هذا التقرير أعده كل من نوار الحاج ومحمد أرناؤوط، متدربين ضمن برنامج زمالة الشباب لأجل الحقوق الذي ينظمه المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. التقرير نتاج مدة تدريب عملي امتدت لشهرين في لجنة دعم الصحافيين ضمن المرحلة الثانية من برنامج الزمالة، سبقها تدريب نظري لمدة شهرين حول القانون الدولي وحقوق الإنسان ضمن المرحلة الأولى من برنامج الزمالة.

تحديات حرية الإعلام في المنطقة العربية

تواجه الحريات الإعلامية والصحفيين في المنطقة العربية تحديات كبيرة تقيد بشدة قدرات القطاع الإعلامي على خدمة المصالح العامة بشكل فعال والحفاظ على الاستقلالية ومواجهة الخطابات الاستقطابية والمعلومات المضللة. كما تحد القوانين في جميع البلدان العربية بشكل كبير من حرية التعبير ويواجه الصحفيون وعامة الناس على حد سواء عقوبة جنائية محتملة لانتهاك هذه القوانين والتي غالبًا ما تحظر أيضًا نشر المعلومات التي تعتبر مسيئة أو محرجة أو حساسة. وقد يكون الصحفيين عرضة لانتقام السلطات منهم بسبب آرائهم كما حدث مع الصحفي السعودي جمال الخاشقجي.

التشريعات القانونية:

قوانين الإعلام في المنطقة العربية معقدة وتختلف من دولة إلى أخرى لكن جميعها تحتوي على مواد تقيد حرية الصحافة والتعبير وتفرض الرقابة والسيطرة على المحتوى، وتلاحق قانونيا الصحفيين والمدونين والناشطين الذين يعبرون عن آرائهم ضد انتهاكات حقوق الإنسان أو القضايا الرئيسية والحساسة في البلاد.
تشكل القيود على حرية التعبير تحديًا أساسيًا لحرية الصحافة في المنطقة العربية. تشمل القوانين واللوائح التي تقيد حرية التعبير قوانين التشهير وقوانين الإساءة إلى الأديان وقوانين مكافحة الإرهاب. كما أن الرقابة والسيطرة على المحتوى شائعة في المنطقة العربية، حيث تقوم الحكومات والسلطات المسؤولة في كثير من الأحيان برقابة أو حظر المحتوى الذي يرونه مسيئًا أو ضارًا. يمكن أن تأخذ السيطرة على المحتوى أيضًا شكل الرقابة الذاتية من قبل الصحفيين ووسائل الإعلام، الذين قد يتجنبون بعض الموضوعات أو الآراء من أجل تجنب العواقب القانونية. يمكن أن يؤدي خرق قانون الإعلام في المنطقة العربية إلى مجموعة متنوعة من العواقب القانونية، بما في ذلك الغرامات والسجن وحتى الموت.
وكمثال على ذلك موقع "مدى مصر"، وهو موقع إخباري مستقل في مصر يواجه الرقابة والمضايقات القانونية كما أحيلت ثلاث صحافيات يعملن معه إلى المحاكمة بتهم الإساءة إلى أعضاء في البرلمان

المصري من حزب مؤيد للحكومة وإساءة استخدام وسائل الاتصال بعدما رصدن في تقرير صحافي تورط نواب بمخالفات مالية جسيمة[1].

معاناة الصحفيين في مناطق النزاع

تعيش بعض الدول العربية كفلسطين وسوريا واليمن والسودان في حالة أمنية مضطربة ونزاعات مسلحة عكست بآثارها على العمل الصحفي. فإلى جانب مهمتهم في تغطية الاحداث، يقوم الصحفيون بمهمة صعبة في جمع ونشر معلومات حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب وتقديم أدلة حاسمة لمحاسبة مجرمي الحرب. لذلك يمكن لعملهم في توثيق الجرائم والمساعدة في دعم حقوق الإنسان وإرساء المساءلة أن يجعل منهم الهدف الاول لأطراف النزاع، فالصحفييون هناك يتعرضون يومياً إلى أشكال عديدة من الانتهاكات من قتل وتعذيب واعتقال ومحاكمات جائرة واختفاء قسري وتهديد من كافة اطراف النزاع التي تتجاهل أنهم محميون بموجب القانون الدولي الإنساني ومن الواجب الحفاظ على سلامتهم وأن توجيه الهجمات المتعمدة ضدهم يشكل جريمة حرب فيما يستمر المجتمع الدولي بالصمت عن تلك الجرائم والمضي دون مساءلة مما يسمح لأطراف النزاع بالاستمرار في انتهاكاتها. مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة بشكل مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء ممارسة عملها وتجاهل المجتمع الدولي لكل الادلة خير دليل على ذلك. وفي اليمن تجاوزت حالات استهداف الصحفيين والاخفاء القسري لهم والاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب 1465 حالة.

الصحفيات في الشرق الأوسط

المهن الإعلامية والصحافية في الوطن العربي هي من المهن الصعبة والخطيرة في بعض الأحيان على جميع الممارسين لها، إلا أنها أصعب على النساء بسبب سيطرة النظام الأبوي[2] على معظم المؤسسات الإعلامية وحتى في بعض الأحيان على المؤسسات المدنية.
إذ تواجه المرأة العربية في القطاع الإعلامي تحديات اجتماعية واقتصادية وصعوبات جمة لا تحصى لتأدية واجبها كالتعرض للتحرش الجسدي واللفظي والنبذ والرفض من قبل عائلاتهن بالإضافة إلى قلة الأجور مقارنة بالأجور التي يحصل عليها الذكور لتأدية نفس المهمة.
في الأراضي الفلسطينية يعتقد جزء كبير من المجتمع الفلسطيني أن مهنة الصحافة لا تناسب المرأة. فطبيعة الانتهاكات التي يواجهها الصحافيون، والتي تشمل الاعتداءات بالضرب والاعتقال والابتزاز والمساومة تدفع شريحة كبيرة من المجتمعات للاعتقاد بأن الصحافة مهنة

---

[1] https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/20230228-%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-3-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] https://genderiyya.xyz/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A3%D8%A8%D9%88%D9%8A

للذكـور فقـط. وتعتبـر كثيـر مـن العائـلات الفلسـطينية أنـه لـدى اسـتدعاء صحافيـة للتحقيـق أو اعتقالهـا ومضايقتهـا علـى خلفيـة عملهـا الصحافـي تعـد وصمـة وعيبـا لا يمـس الصحافيـة وحسـب، بـل يصل إلى عائلتهـا بأكملهـا.
وفي تونس 54٪ من الإناث هي نسبة الصحفيات العاملات في القطاع الإعلامي حسب آخر إحصائيات قدمتها النقابة التونسية للصحفيين في سنة 2020. وعلى الرغم من هيمنة الإناث على القطاع، فإن تولّي الصحفيات مناصب صنع القرار في الإعلام التونسي لا يتجاوز 11٪.
وأما عن واقع الصحفيات السوريات خارج البلاد، فهن يتعرض إلى العديد من حالات التمييز والضغوطات من قبل المؤسسات الإعلامية أو جهات أخرى إذ أن هنالك بعض الصحفيات والصحفيين السوريين، يعملون دون عقود عمل، تضمن لهم حقوقهم كاملة في مواجهة المؤسسة التي يعملون لديها.
45 انتهاكاً وثقها "المركز السوري للحريات الصحفية" ضد الإعلاميات في سوريا خارج سوريا، منذ عام 2011 وحتى نهاية شهر أيار من العام 2022[3].

غياب الإعلام المستقل في المنطقة العربية

من الصعب الحديث عن وجود إعلام مستقل في منطقة لا تزال فيها الحريات مقيدة قانونياً ولايزال فيها المال السياسي هو العماد الأول والأقوى في القطاع الإعلامي ولا يُسمح فيها للمؤسسات الإعلامية بمزاولة عملها دون الحصول على تراخيص من السلطات التي تفرض شروطها للموافقة مما يحد من مساحة الحرية الإعلامية.
قانونياً، تعاني المنطقة العربية من غياب تشريعات وقوانين واضحة تكفل حرية الاعلام وتحدد طبيعة العلاقة بين المؤسسة الاعلامية والمؤسسات التنفيذية وعلى الرغم بان النصوص الدستورية في كافة الدول العربية ضامنة لحرية الاعلام والتعبير إلا أنها لم تقترن بتشريعات تضمن هذه الحرية وتتواءم مع المواثيق والمعايير الدولية بهذا الشأن. غالبية تلك التشريعات تحتوي على مواد فضفاضة كالتشهير والإرهاب وغيرها والتي من شأنها فرض عقوبات قاسية تصل إلى حد الإعدام على العامليين في هذا المجال. وإلى جانب القوانيين الخاصة بالصحافة كقوانيين المطبوعات والنشر والجرائم الإلكترونية وغيرها قد يجد الصحفي نفسه محاصراً بقوانيين إضافية كقانون الإرهاب أو يُحاكم في محاكم استثنائية.
اقتصادياً، لم يكن المشهد الإعلامي في المنطقة العربية بمنآى عن الآزمات الاقتصادية المتتالية التي آثرت بالمنطقة كنتيجة لثورات الربيع العربي و كوفيد 19 فبعد ان كانت وسائل الاعلام لاتفكر في موضوع التمويل، وجدت هذه الوسائل نفسها امام معادلة صعبة وهي الحصول على تمويل يمكنها من الاستمرارية وبالتالي تغيير سياستها بما يتناسب مع رؤية الممول. واضطرت بعض المؤسسات الإعلامية إلى تسريح موظفيها لتخفيف الاعباء المادية.
حاجة المؤسسات الإعلامية للتمويل دفع بالعديد من السياسيين وأصحاب النفوذ بالتهافت على الاستثمار بالمؤسسات الإعلامية للترويج لمصالحهم السياسية وأيدولوجياتهم الخاصة ليصبح الإعلام منبر للسياسيين أكثر منه منبر للشعب.

الخاتمة والتوصيات:

تُعرب جمعية البراعم للعمل الخيري والإجتماعي ولجنة دعم الصـحفيين عن قلقهم الشـديد إذاء تقييد الحريات الإعلامية وحرية الرآي والتعبير في الشـرق الأوسـط بقوانيين صـارمة وما ينتج عنه من

[3] https://tafaseelpress.com/news/2822

تبعات سلبية على الصحفيين والقطاع الإعلامي. ويعربان عن إدانتهما الشديدة لعمليات الترهيب والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيين في كافة الدول العربية محذرين من خطورة استمرار الانتهاكات المرتكبة بحقهم في ظل استمرار سياسة الإفلات من العقاب وصمت المجتمع الدولي عن الانتهاكات الخطيرة التي تحدث بحق الصحفيين يومياً. ويطالبان ب:

- دعوة جميع الأطراف في مناطق النزاع لوقف انتهاكاتها غير المبررة والعمل على تمكين الصحفيين والإعلاميين من ممارسة مهامهم ودورهم الوظيفي دون تقييد أو ملاحقة.
- ضمان احترام قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني التي أكدت على تأمين الحماية والحرية الكاملة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية أثناء ممارسة عملها في مناطق النزاع.
- العمل على بناء القدرات للصحفيات لتمكينهن من الاستمرار بعملهن والنجاح فيه والانتصار على كافة التحديات وتأمين ورشات توعية حول أهمية إشراك المرأة العربية في الحياة بمختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافة وغيرها مِن أجل إحداث توازن في هذا الشأن.
- إلغاء كافة القوانيين والتشريعات التي تقييد العمل الصحفي والتي تخالف الاتفاقيات الدولية التي تدعو الى احترام حرية الرآي والتعبير وتثقيف الجهات الأمنية والتنفيذية وحتى القضائية بأهمية الصحافة المستقلة.
- الإفراج الفوري عن كافة الصحفيين في السجون.
- إجراء تحقيق دولي عن ما يتعرض له الصحفيين والصحفيات من انتهاكات وجرائم إنسانية أثناء عملهم.
- العدالة القانونية ووضع حد للإفلات من العقاب وضمان حصول الضحايا على سبل الانتصاف المناسبة.
- التوقف عن استغلال المؤسسات الإعلامية للترويج للأيدولوجيات الخاصة بالممولين وأصحاب النفوذ.